ألا التي للتمني بين سيبويه والنحاة

م.م. عبد الرزاق علي حسين العكيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

بسم الله والصلاة والسلام على نور الهدى ، ومعلّم العلماء ، النبيّ الأُمّي ، سيّدنا محمّدٍ صفوة الله ، وعلى آله الشرفاء ، وصحبه الأتقياء .

وبعد :

فقد وضع علماء العربية – جزاهم الله جزاء المحسنين – قواعد هذه اللغة التي لا يفتأ درّها يبهر العقول ، فاعتمدوا أصولًا حكموا بمقتضاها على رفع هذا اللفظ ، ونصب ذاك ، وحددوا على ضوءها العاملَ والمعمول ، حتى أوصلوا إلينا قواعد وأسس لغتنا العزيزة ، ومن البداهة أن تختلف أصول النحاة من مذهب إلى آخر ، أو من عالم إلى آخر ، وبخاصة فيما يتعلّق بالقواعد الفرعية ، وانعكس هذا الاختلاف جليًّا على ما وصلنا من القواعد ، إذ نجد اختلافًا في الأحكام التي قيّدوها للعامل الواحد أو المعمول ، فنجد حكمين مختلفين للّفظ الواحد ، فكلٌّ منهم يحكم بموجب سماعٍ ، أو حجّةٍ منطقيّة ، أو معنويةٍ لم يصل إليها الآخر ، أو أنَّه توصّل إلى غيرها ، وكلا الحكمين صحيح بموجب الأصول التي يعتمدها العالم ، وعلى المتلقي أن يقتنع بأيّها شاء ، فيأخذ به عن قناعة بأصول ذلك الحكم وحجّته ، وتعدد الآراء هذا لا يُعد عيبًا ، وإنّما هو من محاسن لغتنا العربية ، إذ يعطيها من المرونة ما لا تحظى بها غيرها من اللغات ، ومما تعدد فيه الحكم (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، وأفاد تركّبهما معنى التمني ، فقد كنت أقرأ

لابن هشام مرارًا ، فأجده يذكر (ألا) التي للتمني عند سيبويه ، فأغراني الفضول في البحث عن حقيقتها والتعرّف عليها ، وما لها من أحكام ، فجاء هذا البحث نتيجة ذاك الفضول ، فأسأل الله أن يكون وراء فضولي نفع ، وأن لا أكون مجرّد متطفّل ، وحاولت في هذا البحث جمع آراء النحاة حول (لا) إذا دخلتها همزة الاستفهام وأفاد تركيبهما التمني ، ومقارنة هذه الآراء بعضها مع بعضٍ ، ومحاولة الوصول إلى حقيقتها .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ كثيرًا من النحاة لم يتوسّعوا في الحديث عنها ، في حين لم يذكرها عدد كبير منهم ، كما لم يذكروا لها سوى شاهدين مجهولي القائل ، مما شكّل عائقًا أمامي في الوصول إلى آراء النحاة فيها .

ولا يسعني بعد إلّا أن أستميح القارئ عذرًا إن وجد زللاً أو خطأً ، فما أنا إلّا بشر لا عصمة له من الخطأ ، وبين جنبيَّ نفس أمّارةٌ بالسوء ، فإن كان ما ذكرته صوابًا ، فذلك فضل الله ومنّته ، فله الحمد كما أثنى على نفسه ، وإن كان خطأً فحسبي أنّي غير قاصدٍ له ، واستغفر الله العظيم وأتوب إليه ، والحمد لله ربِّ العالمين ، وأفضل الصلاة وأتمّ السلام على سيّدنا محمّدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس ، فيدل تركّبهما المتمثل بالصورة (ألا) على ثلاثة معانٍ هي : التوبيخ ، والاستفهام عن النفي ، والتمني ، فمثال التوبيخ قول الشاعر :

ألا ارْعِوَاءَ لِمَنْ ولَّتْ شَبيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ ؟ (١)

فـ (ألا) حرف توبيخ ، وهذا المعنى يدل عليه الحرفان (همزة الاستفهام ، ولا) أي : تركيب (ألا) وعبّر عنه الشيخ خالد الأزهري بقوله : ((وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال))(٢) ، واعترض الدماميني على هذا ، إذ رأى أنَّهما حرفان ، والهمزة وحدها أفادت هذا المعنى ، إذ قال : ((اعلم أنَّ المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع (ألا) ، والنفي المُفاد بـ (لا) باقٍ على حاله ، ففي البيت عدم الارعواء أمرٌ ثابت ، والتوبيخ تسلّط على ذلك ، وحينئذٍ فهما حرفان كلٌ منهما يفيد ما اختص به))(٣) .

ومثال الاستفهام عن النفي قول قيس بن الملوح :

أَلا اِصطِبارَ لسلمى أَم لَها جَلَدُ إِذا أُلاقي الَّذي لاقاهُ أَمثالي (٤)

---

(١) البيت لم يُنسب إلى قائل ، وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٤٥١/١ ، مغني اللبيب : ١٢٩/١ ، شرح ابن عقيل : ٤٠٩/١ ، شرح التصريح : ٣٥٤/١ ، همع الهوامع : ٥٣٢/١ .

(٢) شرح التصريح : ٣٥٤/١ .

(٣) هذا ما نقله الشيخ خالد الأزهري من قول الدماميني : شرح التصريح : ٣٥٤/١ .

(٤) البيت لقيس بن الملوّح ، ديوانه : ١٧٨ ، وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٤٥٢/١ ، الجنى الداني : ٣٧٢ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ ، شرح ابن عقيل : ٤١٠/١ ، شرح التصريح : ٣٥٣/١ ، همع الهوامع : ٥٣٢/١ .

ومثال التمني قول الشاعر :

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ(١)

أي : ليتَ عُمرًا ، أو : أتمنى عُمرًا .

وكقول الآخر :

ألا سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها ألا سبيلَ إلى نصرِ بنِ حَجّاجِ(٢)

أي : ليت سبيلاً ، أو : أتمنى سبيلاً .

ولا خلاف في أنَّ (ألا) إذا أفادت التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ، بقيت (لا) على حالها قبل دخول الهمزة عليها ، فيبقى لها عملها نفسه ، وسائر الأحكام التي تستحقها قبل دخول همزة الاستفهام(٣) .

أمّا (ألا) التي تفيد التمني فأول من أشار إليها سيبويه ، وحدد لها أحكامًا غير التي كانت لـ (لا) قبل دخول الهمزة ، فهي عنده تعمل في الاسم فقط ، ويكون مع (لا) في موضع مبتدأ ، ولا خبر لها لفظًا ولا تقديرًا ، وعبّر عن ذلك بقوله : ((واعلم أنَّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ، ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها

---

(١) البيت لم يُنسب إلى قائل ، وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ ، الجنى الداني : ٣٧٢ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ ، شرح ابن عقيل : ٤١١/١ ، شرح التصريح : ٣٥٤/١ ، همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٢) البيت لم يُنسب إلى قائل ، وهو من شواهد : شرح الرضي على الكافية(تصحيح : يوسف حسن عمر) : ١٧١/٢ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٠٩/١ ، شرح التصريح : ٣٥٣/١ـــ٣٥٤ ، همع الهوامع : ٥٣٢/١ـــ٥٣٣ .

أنْ تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر[١]))[٢] ، وعبّر عن بناء اسمها بقوله : ((وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر[٣]))[٤] ، وعبّر عن عدم احتياجها للخبر بقوله : ((ومن قال : (لا غلامَ أفضلُ منك) ، لم يقل في (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلّا بالنصب ؛ لأنَّه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء (اللهمّ غلامًا) ومعناه : (اللهمّ هبْ لي غلامًا)))[٥] ، وهذا يعني أنَّ (أفضل) في قولنا : (ألا غلامَ أفضلَ منك) لا يجوز عنده رفعه على اعتباره خبرًا لـ (لا) ، وإنّما يجب فيه النصب على اعتباره صفةً لـ (غلام) ، وعلل ذلك بأنَّه لمّا دخل (ألا) معنى التمني لم تحتج إلى الخبر ؛ لأنَّه كقولنا (أتمنى غلامًا أفضلَ منك) ، وهذا يُفهم من قوله : (كاستغناء اللهمّ غلامًا) ؛ لأنَّ (غلامًا) منصوب بـ (هب) المحذوف ، فكما لم يحتج (اللهمّ غلامًا) إلى خبر؛ لأنَّه بمنزلة (هب لي غلامًا) ، كذلك (ألا غلامَ) لا تحتاج إلى خبر؛ لأنَّها بمنزلة (أتمنى غلامًا) ، وإلى هذا المعنى أشار الشيخ خالد الأزهريّ بقوله : ((والمعتمد عند سيبويه والخليل أنَّ (ألا) هذه ملاحظ فيها معنى الفعل ، والحرف ، فهي بمنزلة (أتمنى) فلا خبر لها كما أنَّ (أتمنى) لا خبر له ...))[٦] .

---

[١] المقصود بقوله : (الخبر) ما يحتمل الصدق والكذب ، ، أي : ما ليس طلبًا ، ولا إنشاءً .

[٢] كتاب سيبويه : ٣٠٧/٢ .

[٣] المقصود بقوله : (الخبر) ما يحتمل الصدق والكذب ، ، أي : ما ليس طلبًا ، ولا إنشاءً .

[٤] كتاب سيبويه : ٣٠٧/٢ .

[٥] المصدر نفسه : ٣٠٩/٢ .

[٦] شرح التصريح : ٣٥٥/١ .

أمّا حكم تابعها فلا يجوز فيه إلّا أنْ يتبع لفظ اسمها ، ولا يجوز فيه الرفع(١) ، كما لا يجوز إلغاء (ألا) عنده وإنْ تكررت(٢) ، ولا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه ، وهو ما عبّر عنه بقوله : ((ولا يكون الرفع في هذا الموضع؛ لأنَّه ليس بجوابٍ لقوله : (اذا عندك أم ذا) ، وليس في ذا الموضع معنى (ليس)))(٣) ، بخلاف (لا) النافية للجنس إذ يجوز إعمالها عمل (ليس) إذا لم يُقصد بها نفي الجنس ، بل أُريد بها احتمال نفي الواحد أو نفي الجنس(٤) .

وكل ما ذكره سيبويه من عمل وأحكام لـ (ألا) نُسب أيضًا إلى الخليل ، وأبي عمر الجرمي(٥) ، ونسبه ابن السرّاج إلى أكثر النحويين(٦) .

وذهب المازنيّ إلى أنَّها تبقى على جميع ما كان لها من أحكام قبل أن تدخل عليها همزة الاستفهام(٧) ، واختُلف في مذهب المبرّد إذ نسب عدد من النحاة هذا الرأي إلى المازنيّ والمبرّد ، كابن مالك(٨) ، والرضي(٩) ، والشيخ

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٤/١ ،شرح ابن عقيل : ٤١١/١ ،همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ .

(٣) كتاب سيبويه : ٣٠٩/٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٩٣/١ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٣٩٧/١ .

(٧) ينظر مذهب المازنيّ في : المقتضب : ٣٨٣/٤ ، الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، شرح التسهيل : ٤٥٢/١ ، همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ .

(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية (تصحيح : يوسف حسن عمر) : ١٧١/٢ .

والشيخ خالد الأزهري(١) ، والسيوطي(٢) ، ونسبه العكبري إلى المبرّد ، ولم ينسبه لغيره ، بقوله : ((وقال أبو العباس : موضعه على ما كان عليه قبل الهمزة ، ورفع صفته جائز))(٣) . وكان ابن السرّاج أكثر دقة في تحديد صاحب هذا الرأي ، إذ قال : ((وكان المازنيّ وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام ، فتقول : (ألا رجلَ أفضلُ منك) ، وتقول فيمن جعلها كـ (ليس) : (ألا رجلُ أفضلَ منك)(٤) ، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام))(٥) ، وتابعه ابن عقيل في نسبته إلى المازنيّ فقط بقوله : ((وإذا قُصد بـ (ألا) التمني : فمذهب المازنيّ أنَّها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام))(٦) ، والذي يتبين لي أنَّهما محقّان في هذه النسبة ، فالمبرّد لم يقل ذلك في كتابه (المقتضب) ، وإنّما نقل رأي سيبويه ثم تلاه برأي المازنيّ ، فقال في كلامٍ متّصلٍ بحجّة المازنيّ : ((ومن قوله(٧) : (ألا رجلَ أفضلُ منك) ترفع (أفضل) ؛ لأنَّه خبر الابتداء كما كان في النفي ، وكذا يلزمه ، والآخرون ينصبونه ولا يكون له خبر))(٨) ، بل صرّح المبرّد

---

(١) ينظر : شرح التصريح : ١/٣٥٥ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١/٥٣٣ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٢٤٤ .

(٤) ورد المثال في كتاب الأصول على هذه الصورة (ألا أفضلَ منك) من دون (رجل) ، وأظنه سقط سقط سهوًا في الطباعة .

(٥) الأصول في النحو : ١/٣٩٧ .

(٦) شرح ابن عقيل : ١/٤١١ .

(٧) المقصود بـ(قوله) : قول المازنيّ ، فالهاء تعود على المازنيّ .

(٨) المقتضب : ٤/٣٨٣ .

بنفسه أنَّه مذهب المازنيّ وحده ، حيث قال : ((فإن دخلها معنى التمني ، فالنصب لا غير في قول سيبويه ، والخليل ، وغيرهما إلّا المازنيّ وحده))(١) ، وتابع المازنيّ في ذلك عدد من النحاة ، كالزجّاجيّ(٢) ، فنسب الرضيّ إلى الجُزُولي اختياره لمذهب المازنيّ(٣) ، واختاره ابن الحاجب بقوله : ((إذا دخلت الهمزة على (لا) ، فعملها باقٍ وإنْ تغير المعنى إلى العرض ، والاستفهام ، والتمني))(٤) ، ونسب ابن عقيل إلى ابن مالك متابعة المازنيّ(٥) ، ولم يقل ابن مالك ذلك في كتابه (شرح التسهيل)(٦) ، وأيّد المراديّ مذهب المازنيّ ، إذ قال بعد ذكر معاني : التوبيخ ، والاستفهام عن النفي ، والتمني : ((فـ (ألا) في المواضع الثلاثة مركبة بغير إشكال ، و(لا) باقيةٌ على حكمها الذي لها قبل دخول الهمزة ؛ ولذلك بُني الاسم معها ، وذلك واضحٌ ، والله أعلم))(٧) .

وحجة المازنيّ في ذلك أنَّ دخول الهمزة على (لا) ، لم يغير في أصل وضعها شيئًا سوى تركّب الهمزة معها الذي أفاد معنى التمني ، وهناك الكثير في العربية من الأفعال ، وغيرها مما يُشرَب معنًى غير الذي هو له في أصل وضعه ، ومع ذلك لا يغير ما له من أحكام ، كقولنا : (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ) ، فـ

---

(١) المصدر نفسه : ٣٨٢/٤ .

(٢) ينظر : الجمل في النحو : ٢٤٠ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية (تصحيح : يوسف حسن عمر) : ١٧١/٢ .

(٤) شرح الوافية نظم الكافية : ٢٤٣ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤١١/١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ١/ ٤٥١ـــ٤٥٣ .

(٧) الجنى الداني : ٣٧٢ .

(غفرَ) أُشرِبَ معنى الدعاء ، أي : (اغفر) ، ومع ذلك بقي على مضيّه في الصيغة والحكم ، وقد بيّن المبرّد حجّة المازنيّ بقوله : ((وكان المازنيّ يجري هذا مع التمني مجراه قبلُ ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإنْ دخله خلاف معناه ، ألا ترى أنَّ قولك : (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ) معناه الدعاء ، ولفظه لفظ (ضَرَبَ) ، فلم يُغَيَّر لِما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : (عَلِمَ اللهُ لأفعَلَنَّ) لفظه لفظ (رَزَقَ) ومعناه القسم ، فلم يغيّره ، وكذلك (حسبُك) رُفِعَ بالابتداء ومعناه النهي))(١) ، واحتجَّ المازنيّ بما ذكرناه آنفًا من قول الشاعر :

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فـ (مستطاع) إمّا خبر لـ (ألا) ، وإمّا صفة لاسمها مراعاةً لمحل (لا) مع اسمها معًا ، ويكون (رجوعه) مرفوعاً بـ (مستطاع) ، على اعتباره نائبًا عن الفاعل ، فلزم عنده أحد الإعرابين ، إمّا ثبوت (مستطاع) خبرًا ، أو مراعاة محل (لا) مع اسمها معًا(٢) ؛ وذلك أنَّ محل (لا) مع اسمها المفرد محل ابتداء عند سيبويه ، فإذا دخل معنى التمني زال هذا الابتداء ، وسنبيّن هذا لاحقًا إن شاء الله تعالى ، ويخرّج البيت عند سيبويه ومن تابعه بأنَّ (مستطاع) خبرٌ مقدّم ، و(رجوعه) مبتدأ مؤخّر ، وجملة المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ (عُمْر) ، و(ولّى) صفته الأولى .

وكل ما ذكره سيبويه من أحكام لـ (ألا) إذا أفادت التمني مبنيٌّ على ملاحظة الفعل والحرف فيها ، فعدم احتياجها للخبر حملاً لها على الفعل

---

(١) المقتضب : ٤/٣٨٣ .

(٢) ينظر : شرح التصريح : ١/٣٥٥ .

(أتمنى) ؛ إذ لا خبر له ، وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله : ((ومن قال: (لا غلامَ أفضلُ منك) لم يقل في : (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلّا بالنصب ؛ لأنَّه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء (اللهمّ) ، ومعناه : (اللهمّ هب لي غلامًا)))(١) ، وإلى هذا أشار المبرّد بقوله : ((واحتجاج النحويين أنّه لمّا دخله معنى التمني زال عنه الابتداء وموضعه نصبٌ كقولك : (اللهمّ غلامًا) ، أي : (هب لي غلامًا)))(٢) ، وذكر ابن السرّاج تفصيلاً أكثر ، إذ قال : ((وحجّتهم في ذلك أنَّهم قالوا : كنّا نقول : (لا رجلَ أفضلُ منك) ، فيُرفع ؛ لأنَّ (لا) ، و(رجل) في موضع ابتداء ، و(أفضل) خبره ، فهو خبر اسم مبتدأ ، وإذا قلت متمنّيًا : (ألا رجلَ أفضلَ منك) ، فموضعه نصب ، وإنّما هو كقولك : (اللهمّ غلامًا) ، أي : (هب لي غلامًا) ، فكأنّك قلت : (ألا أعطي) ، (ألا أصيب) فهذا مفعول))(٣) .

أمّا حجّتهم في العطف على لفظ اسمها فقط ، وعدم جواز العطف على محلها مع اسمها ، وعدم جواز إلغائها ، فذلك كلّه على اعتبارها بمنزلة (ليت)(٤) ؛ لأنَّ (ليت) لا يجوز العطف على اسمها إلّا بالنصب(٥) ، كما لا تُلغى وإنْ تكررت ، وهذا ما عبّر عنه الشيخ خالد الأزهريّ بقوله :

---

(١) كتاب سيبويه : ٣٠٩/٢ .

(٢) المقتضب : ٣٨٣/٤ .

(٣) الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، وينظر أيضاً : مغني اللبيب : ١٣٠/١ ، شرح التصريح : ٣٥٥/١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٧٧/١ .

((وبمنزلة (ليت) ، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، كما أنَّ (ليت) كذلك ؛ لأنَّ (ليت) تُركّب مع اسمها ، ولا تكرر فتُلغى))⁽¹⁾ .

والذي يتبيّن لي أنَّ أصل هذا الخلاف يعود إلى أصل العامل في خبر (لا) النافية للجنس ، فهي عند سيبويه لا تعمل في الخبر إذا كان اسمها مفردًا ، وإنّما تتركب معه كتركّب (خمسة عشر) ، وتكون مع اسمها في موضع رفع على الابتداء ، ويكون الخبر مرفوعًا على أنَّه خبر لموضع الابتداء هذا ، بخلاف ما إذا كان اسمها مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، فإنَّ الخبر يكون مرفوعًا بـ (لا) ، وهذا بالاتّفاق عند سيبويه ، وغيره⁽²⁾ ، وقد أشار سيبويه إلى تركّب اسم (لا) المفرد معها ، وكونهما في موضع المبتدأ بقوله : ((و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لِما بعدها كنصب (إنَّ) لِما بعدها ، وترك التنوين لِما تعمل فيه لازم ؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر) وذلك ؛ لأنَّها لا تشبه سائر ما يَنصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أُجري مجراه ؛ لأنَّها لا تعمل إلّا في نكرة ، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلمّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر))⁽³⁾ . وقال في موضع آخر : ((واعلم أنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنَّك إذا قلت : (هل من رجلٍ) ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ))⁽⁴⁾ ، وقال

---

(1) شرح التصريح : ١/٣٥٥ .

(2) ينظر : شرح التسهيل : ١/٣٧٤ ، شرح ابن عقيل : ١/٣٩٩ ، شرح التصريح : ١/٣٣٧ .

(3) كتاب سيبويه : ٢/٢٧٤ .

(4) المصدر نفسه : ٢/٢٧٥ .

أيضًا : ((وقال الخليل رحمه الله : يدلُّك على أنَّ (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع ، قولك : (لا رجلَ أفضلُ منك) ، كأنَّك قلت : (زيدٌ أفضلُ منك)))(١) ، وأشار إلى مذهب سيبويه هذا الرضيّ(٢) ، وابن هشام(٣) ، وشَرَحَ ابن عقيل مذهب سيبويه مفصّلاً فقال : ((وإن كان الاسم مفردًا ، فاختُلف في رافع الخبر ، فذهب سيبويه إلى أنَّه ليس مرفوعًا بـ (لا) ، وإنَّما هو مرفوع على أنَّه خبر المبتدأ؛ لأنَّ مذهبه أنَّ (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلّا في الاسم))(٤) ، وذكر ابن مالك علة عدم عملها في الخبر عند سيبويه بقوله : ((لأنَّ شبهها بـ (إنَّ) ضَعُف حين تركّبت ، وصارت كجزء كلمة ، وجزء كلمة لا يعمل فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر ، لكنّ عملها أُبقي في أقرب المعمولين ، وجُعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرّد))(٥) .

ومذهب المازنيّ يقوم على أساس اعتبار خبر (لا) النافية للجنس مرفوعًا بها ، فهو خبر لها ، وليس خبرًا لموضع الابتداء ، وقد نُسب هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط ، والمبرّد أيضًا ، فقد نقل ابن عقيل مذهب الأخفش قائلاً : ((وذهب الأخفش إلى أنَّ الخبر مرفوع بـ (لا) ، فتكون

---

(١) المصدر نفسه : ٢/٢٩٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية (تصحيح : يوسف حسن عمر) : ٢/١٦٨ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ١/٣٥٦ .

(٤) شرح ابن عقيل : ١/٣٩٩ .

(٥) شرح التسهيل : ١/٤٣٧ .

(لا) عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به)) ، وذهب المبرّد مذهبًا موافقًا للمازنيّ فقال : ((فلمّا كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنَّ) وأخواتها عليهما ، فأُعمِلت عمل (إنَّ) ، فأمّا ترك التنوين ؛ فإنّما هو لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر))[1] ، واختار ابن مالك مذهب المازنيّ وأيّده قائلاً : ((لا خلاف في كون الخبر مرفوعًا بـ (لا) إذا لم يُركّب الاسم معها ، ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح))[2] ، ثم ذكر سبب ترجيحه مذهب المازنيّ ، وأنا اتّفق معه ، مؤيدًا ما ذهب إليه ، وما احتجَّ به في قوله : ((وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنَّ كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باقٍ ، فليبقَ ما ثبت بسببه ، ولا يضر التركيب ، كما لم يضر (أنَّ) صيرورتها – بفتح الهمزة – مع معمولها كشيء واحد ، ولو كان جَعَلُ (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم ؛ لأنَّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ، ولا خلاف في أنَّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم ، فلا يمنع عملها في الخبر))[3] .

ومما سبق يتضح لنا أنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين العامل في خبر (لا) ، وبين وجود خبر لها مع همزة الاستفهام إذا دلَّ تركيبهما على التمني ، و عدم وجوده ، فـ (لا) لا خبر لها في الأصل عند سيبويه ، فقد ذكرنا مذهبه آنفًا ، وهو أنَّ (لا) تتركب مع اسمها المفرد فيكون معها في موضع رفعٍ

---

[1] المقتضب : ٣٥٧/٤ .

[2] شرح التسهيل : ٤٣٧/١ .

[3] المصدر والصفحة أنفسهما .

بالابتداء ، ويكون الخبر خبرًا للمبتدأ الذي هو مجموع (لا) مع اسمها ، فإذا دخلها معنى التمني مع الهمزة زال عنها معنى الابتداء ، وعندئذٍ تنتفي الحاجة إلى خبر ، أمّا عملها في الاسم فهو باقٍ على ما كان عليه قبل دخول الهمزة ، أو يكون عملها محمولاً على (أتمنى) ، و(ليت) كما ذكرناه سابقًا ، وعند زوال الابتداء عنها يمتنع العطف على موضعها مع اسمها بالرفع؛ لأنّه ليس موضع ابتداء ، ويمتنع إلغاؤها إذا تكررت ؛ لأنَّها صارت كـ (ليت) ، و(ليت) لا تُلغى وإن تكررت[1] ، وعلى هذا لا إشكال على مذهب سيبويه فيما ذكره من أحكام لـ (لا) مع همزة الاستفهام إذا أُريد بتركيبهما التمني .

أمّا المازنيّ فإنَّه يُقرُّ أنَّها (لا) النافية للجنس وإن دخلها معنى التمني ، فهي باقية على حكمها ، ولمّا كانت (لا) عنده عاملة في الاسم والخبر معًا ، إذاً لابدَّ لها من خبرٍ وإن دخلها معنى التمني ، ويجوز إلغاؤها إذا تكررت كما جاز إلغاء (لا) قبل دخول الهمزة عليها ، ويجوز العطف على موضعها مع اسمها؛ لأنَّه باقٍ على ما كان عليه من الابتداء[2] ، وعلى هذا لا إشكال فيما ذكره المازنيّ من أحكام لـ (لا) مع همزة الاستفهام إذا أُريد بتركيبهما التمني ، فكلٌّ منهما حكمَ بموجب ما اعتمده من أحكام لـ (لا) في الأصل .

والذي يتبين لي أنَّ هناك لبسًا في أصل وضع (ألا) عند سيبويه ومن تابعه ، فهم يقرّون صراحةً أنَّها (لا) النافية للجنس دخلت عليها همزة الاستفهام ، ثم نجدهم يعاملونها كأنَّها كلمة واحدة ، ولو كانت كلمة واحدة ما

---

[1] (١) مرت بنا هذه الحجج سابقًا عند الحديث عن حجج مذهب سيبويه ، ولا حاجة إلى توثيقها مجددًا .

[2] (٢) مرّ سابقًا مذهب المازنيّ وكل ما ذكرناه هنا ، ولا حاجة إلى إعادة توثيقه .

كان لربطها بـ (لا) النافية للجنس أيّ معنى؛ لأنَّها تكون عندئذٍ حرف تمنٍ له حكمه الخاص ، ولكنّ إقرار سيبويه ومن تابعه ، والمازنيّ ومن تابعه أنّها (لا) النافية للجنس ، وإعمالهم لها في اسمها إعمال (لا) النافية للجنس ، وبناء اسمها المفرد وتركّبه معها دلَّ على أنَّها (لا) النافية للجنس أُدخلت عليها همزة الاستفهام ، وعلى هذا فالذي أراه أنَّ الأولى هو الأخذ بمذهب المازنيّ ومن تابعه وهو أنَّها باقية على ما كان لها من الأحكام قبل دخول الهمزة عليها ، ولا أرى وجهًا في دلالتها على التمني يمنع من إعطائها ما كان لها من الأحكام ، فهي نافية للجنس لكنّها مع نفيها أُشرِبت معنى التمني عند تركّبها مع الهمزة ، كما أُشرِبت معنى التوبيخ عند تركّبها مع الهمزة ، ومع ذلك بقيت لها جميع أحكامها معه ، ثم إنَّ سيبويه نفسه يعامل اسمها معاملته قبل دخول الهمزة عليها ، فاسم (ألا) المفرد مبنيّ عنده ، ويتركّب معها ، وهو ما بيّنه بقوله : ((واعلم أنَّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ، ودخل فيها معنى التمني ، عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر(١) ، وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر))(٢) ، وهذا يعني أنَّها باقية على أصلها ، وإلّا فلِمَ لا يُعرب اسمها إذا كان مفردًا ، فهو في الأصل معرب ، لاسيما أنَّهم يحملونها على (أتمنى) ، و(ليت) ، وإنَّما يُبنى اسمها لأجل دخول (لا) عليه ، يُضاف إلى ذلك أنَّ إشرابها معنى التمني لا يعني أنَّها صارت حرف تمنٍ خالصٍ لا أثر فيه لنفي الجنس ، وإلّا لعاملناه بعيدًا عن أحكام (لا)

---

(١) المقصود بقوله : (الخبر) ما يحتمل الصدق والكذب ، ، أي : ما ليس طلبًا ، ولا إنشاءً .

(٢) كتاب سيبويه : ٣٠٧/٢ .

النافية للجنس ، إذاً فهي باقية على أصلها ، ومما دلّت عليه من المعاني هو التمني ، وقد تكون كـ (ألا) التي تفيد التوبيخ في قول الشمني ، فقد قال فيها : ((... المراد أنَّ الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي ، وكلمة (لا) تفيد النفي ، فمجموع (ألا) يفيد الإنكار التوبيخي على النفي))⁽¹⁾ ، فتكون الهمزة في (ألا) التي تفيد التمني قد أفادت التمني ، و(لا) باقية على نفيها ، ومجموع (ألا) أفاد تمني المنفي ، ففي قولنا : (ألا ماءَ) فإنَّ انتفاء الماء موجود ، فلمّا دخلت الهمزة على هذا النفي أفادت (لا) معها تمني المنفي ، والله أعلم .

وحمل (لا) مع الهمزة على (أتمنى) ، و(ليت) ، لا يعني أنّنا نعطيها حكم الفعل (أتمنى) ، مع الإقرار أنّها حرفٌ ، كما لا يعني إعطاءها حكم (ليت) ، وإلّا وجب إعطاؤها خبرًا كـ (ليت) ، فاحتجاجهم أنّها عوملت معاملة (أتمنى) فلم تُعطَ خبرًا مرفوض – في رأيي – ؛ لأنّ (أتمنى) لا يحتاج إلى خبر ، و(ليت) أيضًا بمعنى (أتمنى) ، فقولنا : (ليت زيدًا قادمٌ) ، معناه : (أتمنى زيدًا قادمًا) ، ومع ذلك لابد لها من خبر ، ولا تعامل معاملة (أتمنى) ، والصحيح – في رأيي – أنّها محمولة على (أتمنى) ، و(ليت) من جهة المعنى فقط ، وليس من جهة عملها ، وحكم معموليها ، والله أعلم .

وعليه فإنَّ (أفضل) في قولنا : (ألا رجلَ أفضل منك) – على إرادة التمني – خبر لـ (ألا) ، أمّا في قولنا : (ألا ماءَ) ، فإنَّ معناه : (أتمنى ماءً) ، والخبر فيه محذوف تقديره : (ألا ماءَ موجودٌ) ، وما دامت (ألا) مركّبة من (لا) النافية للجنس ، وهمزة الاستفهام ، فلا ضير أن يكون

---

(1) شرح التصريح : ١/٣٥٤ .

خبرها محذوفًا كما هي الحال مع خبر (لا) النافية للجنس ، وخبر (لا) النافية للجنس يحذف كثيرًا ، وهذا ما ذكره ابن السرّاج بقوله : ((واعلم أنَّ (لا) إذا فَتَحْتَ ما بعدها فقد يجيء الخبر محذوفًا كثيرًا ، تقول : (لا رجلَ) ، و(لا شيء) ، تريد : (في مكانٍ أو زمانٍ)))(١) ، ومن جهة أخرى فإنَّ خبر (لا) النافية للجنس يكون واجب الحذف إذا دلّ عليه دليل في اللفظ أو المعنى ، عند التميميين والطائيين ، وقد ذكر هذا كثير من النحاة ، فقد ذكره ابن مالك بقوله : ((... ولا يلفظ به التميميّون ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجبٌ بشرط ظهور المعنى))(٢) ، وابن هشام بقوله : ((والسابع : أنَّه يكثر حذف خبرها إذا عُلم ، نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾(الشعراء : من الآية٥٠) ، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾(سبأ : من الآية٥١) ، وتميم لا تذكره حينئذٍ))(٣) ، وقال ابن عقيل : ((إذا دلّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : (هل من رجلٍ قائمٍ ؟) فتقول : (لا رجلَ) وتحذف الخبر – هو(قائم) – وجوبًا عند التميميين والطائيين ، وجوازًا عند الحجازيين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما مُثِّل ، أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، نحو أن يقال : (هل عندك رجلٌ ؟) ، أو(هل في الدار رجلٌ ؟) ، فتقول : (لا رجلَ)))(٤) ، فقولنا : (ألا ماءَ) ، معلومٌ منه أنَّ

---

(١) الأصول في النحو : ١/٣٧٩ .

(٢) شرح التسهيل : ١/٤٣٧ـ٤٣٨ .

(٣) مغني اللبيب : ١/٣٥٧ .

(٤) شرح ابن عقيل : ١/٤١٣ .

المتمني يتمنى ماءً موجودًا ، فيكون الخبر محذوفًا تقديره: (ألا ماءَ موجودٌ) ، أو (ألا ماءَ هنا) ، وكذلك الحال مع البيت الذي تقدّم ذكره ، وهو قول الشاعر :

ألا سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها ألا سبيلَ إلى نصرِ بنِ حَجّاجِ

فالخبر فيه محذوف تقديره : (ألا سبيلَ موجودةٌ) .

فإن احتُجَّ بأنَّ الفعل في جواب (ألا) التي تفيد التمني منصوب ، فدلَّ على أنَّها عوملت معاملة (ليت) ، كما في بيت الشاعر الذي تقدَّم ذكره :

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فقد نصب (يرأب) ؛ لوقوعه في جواب التمني ، فهذا – في رأيي – لا دليل فيه ؛ لأنَّ الذي سوّغ نصبه هو معنى التمني الذي أُشرِبَ فيها ، لا أنَّها صارت حرف تمنٍ ، ولو كانت حرف تمنٍ مَا احتجنا إلى ذكر أنَّ أصلها (لا) النافية للجنس دخلت عليها الهمزة ، بل لَمَا احتجنا إلى كل ما تقدَّم ذكره مما له صلة بـ (لا) النافية للجنس ، ويكفينا حينئذٍ أن نقول إنَّ (ألا) هذه بمجموعها حرف تمنٍ ينصب الاسم بعده ، أمّا الإقرار بأنّها (لا) النافية للجنس أعطى تركّبها مع الهمزة معنى التمني ، فيجب عندئذٍ القول إنَّها على أصلها ، فلمّا أُشرِبَ مجموعها مع الهمزة معنى التمني ، جاز نصب الفعل بعدها على أنَّه جواب التمني ، كما جاز نصب الفعل بعد (لعلَّ) حين أُشرِبَت معنى التمني في قراءة من قرأ بنصب (اطّلع)(١) في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ

---

(١) وهي قراءة عاصم برواية حفص ، ينظر : السبعة في القراءات : ٥٧ ، النشر في القراءات العشر : ٢/٣٦٥ ، وخُرِّجت على إشراب (لعلَّ) معنى (ليت)؛ لكثرة استعمالها في توقّع المرجوّ ، وتوقّع المرجوّ ملازم للتمني ، ينظر : شرح التصريح : ٢/٣٨٦ .

فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ... ﴾ (غافر : الآية٣٦ ، وجزء من الآية٣٧) ، فهو لا يعني أنَّ (لعلَّ) خرجت عن أصلها وصارت حرف تمنٍ ، وإنَّما بقيت على مالها من أحكام ، ولكنّها دلّت هنا على التمني ، وكذلك نصب الفعل في جواب (لو) حين أُشرِبَت معنى التمني في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء :١٠٢) ، فقد قال أبو حيّان في تخريجها : ((والظاهر أنّ (لو) هنا أُشربت معنى التمني ، و(فنكونَ) الجواب ، كأنّه قيل : (يا ليت لنا كرّةً فنكونَ)))⁽¹⁾ ، وهو ما ذكره الآلوسي بقوله : ((و (لو) في قوله تعالى : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ مستعملة في التمني ، بدليل نصب قوله سبحانه : ﴿فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾))⁽²⁾، فنصْبُ الفعل في جوابها لا يعني أنَّ (لو) صارت حرف تمنٍ ، وإنّما انتصب لأجل معنى التمني الذي أُشرِب فيها ، وكذلك الحال مع (لا) إذا دخلتها همزة الاستفهام ، فإنَّ الفعل يُنصب معها حين يدلّ تركيبها على التمني ؛ لأجل معنى التمني الذي أُشرِبته ، لا أنَّها صارت حرف تمنٍ ، والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط : ٢٦/٧ .

(٢) روح المعاني : ١٠٦/١٩ .

ولو أخذنا برأي سيبويه في عدم جواز إلغائها ، أو عدم إعمالها عمل (ليس) ، فهذا أيضًا لا حجّة فيه – فيما يتبين لي – ؛ لأنَّها هنا أُريد بها معنى التمني ، وإلغاؤها ، أو إعمالها عمل (ليس) يُذهب هذا المعنى ، وهي إنّما جاءت لأجله ، فلا يصح إلغاؤه ، ومع هذا كله لا حاجة – في رأيي– إلى إعطاء (لا) عددًا كثيرًا من الأحكام المختلفة مع إمكانية الاقتصار على بعض هذه الأحكام ؛ لأنَّ الأصل في وضع القواعد هو تيسير تعلّمها ، وتعدد الأحكام في الشيء الواحد يكون مدعاةً لتعسير تعلّمه ، ولأنَّه كما يقول السيوطي : ((متى أمكن تقليل القواعد ، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد ، وادّعاء الاشتراك ؛ لأنَّه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز ليس فيه إلّا وضع واحد ، وهو الحقيقة))(١) .

---

(١) همع الهوامع : ٥٧٤/٢ .

نتائج البحث

١. صوّب هذا البحث بعض الآراء التي نُسبت خطأً إلى بعض النحاة ، وقد ذكرناها مبثوثةً في صفحات البحث .

٢. محاولة إثبات أنَّ الأصل في (ألا) هو همزة الاستفهام التي تركّبت مع (لا) النافية للجنس ، وعليه فإنَّ (لا) لم تتغير أحكامها بعد دخول الهمزة عمّا كانت عليه من أحكام قبل دخولها .

٣. إبطال حجّة سيبويه ، ومن تابعه في معاملة (ألا) معاملة (أتمنى) ، و(ليت) .

٤. محاولة إثبات أنَّ الفعل المضارع يُنصب في جواب (ألا) التي تفيد التمني ، لأجل إشرابها معنى التمني ، لا أنَّها صارت حرف تمنٍ .

المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم** .

٢. **الأصول في النحو** : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦ﻫ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م .

٣. **البحر المحيط** : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، د. زكريا عبد المجيد النوقي ، د. أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ،٢٠٠١م .

٤. **الجمل في النحو** : أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ﻫ) ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٥. **الجنى الداني في حروف المعاني**: حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ﻫ(، تحقيق د. طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .

٦. **ديوان مجنون ليلى** : قيس بن الملوّح ، جمع وتحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج ، مكتبة مصر ، القاهرة ، د. ت .

٧. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** : العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د. ت .

٨. **السبعة في القراءات** : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، د. ت .

٩. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ط١٤ ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

١٠. **شرح التسهيل** : ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيّد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

١١. **شرح التصريح على التوضيح** : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

١٢. **شرح الرضي على الكافية** : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران ، د. ت .

١٣. **شرح الوافية نظم الكافية** : ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

١٤. **اللباب في علل البناء والإعراب** : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

١٥. **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب** : ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

١٦. **المقتضب** : أبو العباس المبرد (ت٢٨٥ه(، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت .

١٧. **النشر في القراءات العشر** : أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣ه) ، تحقيق الأستاذ علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، د. ت

١٨. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د. ت .